الأمم المتحدة S/PV.7028

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٢٨**

الخميس، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كوينلان	(أستراليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيد أويارسابال
	أذربيجان	السيد مهدييف
	باكستان	السيد هاشمي
	توغو	السيد أفاندي
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد بريث غوتييريث
	فرنسا	السيد بيترو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد الأومني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1346579 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي الجلسة الأولى للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيدة ماريا كريستينا برسيفال، الممثلة الدائمة للأرجنتين، لخدمتها في رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. وأنا أعلم أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير العميق للسفيرة برسيفال وأعضاء وفد بلدها للمهارة والمثابرة وروح الدعابة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي. لقد وضعوا معيارا عاليا جدا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسأقدم الآن إحاطة إعلامية بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

يشرفني أن أقدم تقرير اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وفقا للفقرة ١٨ (ح) من ذلك القرار. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ٥ أيلول/سبتمبر، والتي عقدت اللجنة خلالها اجتماعين غير رسميين وباشرت أعمالا إضافية باستخدام إجراء عدم الاعتراض المنصوص عليه في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية لتسيير أعمالها.

ويسعدني أن أبلغكم بأن اللجنة اعتمدت، في ٩ آب/أغسطس، برنامج عملها للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والذي جرى عرضه على المجلس في نفس التاريخ. وخلال هذه الفترة، واصلت اللجنة النظر في التوصيات المقدمة من فريق الخبراء في تقريره النهائي (S/2013/331، المرفق). وقد أحرزت اللجنة، التي تتشاطر هدف تحسين تنفيذ تدابير مجلس الأمن، تقدما في استعراض تلك التوصيات والنظر في إمكانية اتخاذ خطوات عملية لتنفيذها. غير أن اللجنة لم توافق على أي من تلك التوصيات حتى الآن.

ودعت اللجنة الممثل الخاص للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لإحاطتنا علما، خلال مشاوراتنا غير الرسمية في ٢٥ تموز/يوليه، بشأن التعاون بين الإنتربول ولجان الجزاءات الأخرى في تعزيز تنفيذ تدابير مجلس الأمن. وتناقش اللجنة الآن ما إذا كان ينبغي لها توقيع اتفاق مع الإنتربول لتطبيق الإخطارات الخاصة الصادرة عن المنظمة لتزويد الدول الأعضاء بمعلومات عن قائمة المجلس للجزاءات المحددة الهدف. غير أن بعض أعضاء اللجنة قالوا إنهم لا يؤيدون توقيع اتفاق.

وقد اجتمع الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، السفير خزاعي، معي بناء على طلبه في ١ آب/أغسطس لمناقشة هذه المسألة. وواصلنا مناقشتنا حول إمكانية وكيفية الرد على تجميع الفريق لبيانات متاحة للجمهور صادرة عن مسؤولين إيرانيين ومتلقين مزعومين للمساعدات العسكرية الإيرانية، بما في ذلك حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وحركة حماس وحزب الله، بخصوص انتهاكات محتملة للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وفي هذا التجميع، يدرج الفريق اقتباسات لمسؤولين تكلموا عن عمليات نقل من إيران؛ وتكلم بعض المسؤولين عن عمليات نقل محظورة بموجب الفقرة ٥ من

القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). ووفقا لما طلبته اللجنة، واصل الفريق جمع معلومات عن المسألة المتعلقة بعمليات النقل هذه وقدم معلومات إضافية إلى اللجنة، قال منسق الفريق إنه ”تم تقديمها بناء على طلب اللجنة لتوفير أي معلومات إضافية لما تم تجميعه من بيانات متاحة للجمهور بشأن عمليات نقل أسحلة من إيران إلى غزة“.

ونحن ندرس هذه المعلومات بعناية.

في إحاطتي الإعلامية السابقة أمام المجلس في تموز/يوليه (انظر S/PV.6999)، أبلغت الأعضاء بأن اللجنة تدرس ردا مناسبا على لجنة الأمم المتحدة للتعويضات فيما يتعلق بالإفراج عن أموال لمطالبتين تتعلقان بالبيئة لإيران. وفي ٢٤ تموز/يوليه، ردت اللجنة على لجنة التعويضات قائلة إن القرارات لا تحظر الإفراج عن الأموال.

في تموز/يوليه، تعهدت بتقديم معلومات مستكملة عن متابعتنا لما خلص إليه الفريق بالإجماع من أن إطلاق إيران لقذائف من طراز شهاب-١ وشهاب-٣ أثناء مناورة ”النبي الأعظم ٧“ جاء مخالفا للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وواصل عدد من أعضاء اللجنة الإعراب عن الرأي، على نحو ما أكده فريق الخبراء، بأن إطلاق القذائف قد شكل انتهاكا واضحا للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ولذلك، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تضاعف جهودها لتنفيذ الجزاءات ذات الصلة بالقذائف التسيارية على إيران. وفي المرحلة الحالية، فإن بعض أعضاء اللجنة لا يمكنهم تشاطر هذا الرأي. وإيران لم ترد بعد على رسالة اللجنة المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل بشأن هذه المسألة على الرغم من الجهد الذي بذله رئيس مجلس الأمن للتواصل مع البعثة الإيرانية في ٢٨ حزيران/يونيه بشأن نواياها فيما يتعلق بالرسالة.

وقد أتيحت الفرصة لي لإثارة المسألة مباشرة مع الممثل الدائم لإيران الذي زارني في ١ آب/أغسطس. وللأسف، فإنه لم يزودني بأي إشارة تدل على أن الجواب قادم. وسألته أيضا عن نوايا إيران للرد على رسالة اللجنة المؤرخة ٢١ أيار/مايو والتي طلبت فيها من إيران التعليق على تقرير آخر للفريق، خلص في هذه المرة إلى أن شحنة أسلحة تم اعتراضها تشكل، على أقل تقدير، انتهاكا محتملا من قبل إيران للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). ولم يتمكن السفير مرة أخرى من توضيح ما إذا كانت إيران تعتزم الرد؛ وحتى الآن، لم ترد ايران.

ولا تزال اللجنة منخرطة بنشاط في نقاش حول الخطوات المقبلة بشأن المسألتين. وأود أن أوكد مجددا أن اللجنة تأمل أن ترد إيران على تلك المخاطبات في أقرب وقت ممكن. وتعتزم اللجنة مواصلة النظر في خياراتها للعمل ردا على كل من تلك الحوادث وستقدم معلومات مستكملة في تقريرها المقبل عن فترة التسعين يوما إلى المجلس.

ويسعدني أن أبلغ الوفود بأن اللجنة لا تزال تتلقى معلومات من الدول عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة.

في رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه، أحالت إحدى الدول معلومات أولية بشأن اعتراض شحنة صمامات موجهة إلى إيران. وأحالت دولة أخرى، في رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس، تقريرا عن شحنات صادرتها سلطاتها خلال النصف الأول من هذا العام، وعن التدابير المتخذة لمنع عبور شحنات إلى إيران اشتبه في احتوائها على مواد محظورة. وهذه المعلومات مفيدة جدا للجنة وفريق الخبراء التابع لها، الذي يجري حاليا تحقيقا في تلك الحالات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع الدول الأعضاء على تقديم المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذ التدابير التي اتخذها المجلس.

من خلال جهة الاتصال المعنية برفع الأسماء من القائمة، تلقت اللجنة معلومات إضافية من مصرف الشرق الأول

للتصدير، وهو كيان مدرج حاليا في القائمة الموحدة للجنة، ومدرج طلبه بشطب اسمه من القائمة على جدول أعمال اللجنة. ستدرس اللجنة بعناية المعلومات وتأخذها في الاعتبار تماما عند النظر في طلب الشطب.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة إخطارا واحدا عملا بالفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بشأن تسليم وحدة فيديو لاستخدامها في نظام الرصد الخاص بمحطة بوشهر للطاقة النووية.

هذا هو نهاية تقريري.

والآن أستأنف مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، على إحاطتكم الإعلامية، ورئاستكم لهذه اللجنة الهامة. تهانينا على الأيام القليلة الأولى الرائعة كرئيس للمجلس.

على غرار آخرين هنا، تأمل الولايات المتحدة أن يتيح تنصيب الرئيس روحاني فرصة لايران للتحرك بسرعة من أجل إيجاد حلول لمخاوف المجتمع الدولي الخطيرة بشأن نوايا ايران النووية. للأسف، لم نر حتى الآن أي دلائل واضحة بأن إيران ملتزمة بمعالجة المخاوف الأكثر إلحاحا حول برنامجها النووي. على العكس من ذلك، تثير التطورات الأخيرة قلقنا. خلال الأسبوع الماضي فقط، أفاد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد أمانو، بأن إيران ماضية قدما في أنشطتها النووية المحظورة. وذكر المدير العام أن

”الوكالة لن تكون في وضع يمكنها من تقديم تأكيدات موثوقة حول عدم وجود مواد وأنشطة غير معلنة في إيران ما لم، وحتى تبدي إيران التعاون اللازم“.

وذلك استنتاج سمعناه مرارا وتكرارا من الوكالة. وبدلا من اتخاذ إيران خطوات للوفاء بالالتزامات التي يفرضها مجلس الأمن، فإنها قد قامت بتركيب أجهزة طرد مركزي متقدمة أكثر كفاءة في مجال تخصيب اليورانيوم من أجهزة الطرد المركزي الحالية مرتين أو ثلاث. وأفاد المدير العام أيضا بأن إيران مستمرة في زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب. كما لا ينتهك، التخصيب الإيراني الموسع، وتشييد إيران مفاعل الماء الثقيل IR-40 في آراك، وأمثلة أخرى أشار إليها المدير العام، قرارات عديدة لمجلس الأمن فحسب، بل إنها تبعدنا عن إيجاد حل عن طريق التفاوض.

ستجري الوكالة في وقت لاحق من هذا الشهر، جولة جديدة من المحادثات مع إيران. ونشجع إيران بقوة على اتباع نهج تعاوني وشفاف خلال المحادثات مع الوكالة. في هذه الأثناء، وإلى أن يتم إحراز تقدم ملموس، يجب على لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) تكثيف جهودها الرامية إلى تحسين تنفيذ الجزاءات. خلال الأشهر الأخيرة، لم يواكب عملها هذا التهديد. وكما أشار الرئيس، شعرنا بخيبة أمل لأنه رغم أفضل الجهود التي يبذلها الرئيس من أجل تحقيق توافق في الآراء، فإن اللجنة غالبا ما تخفق في اتخاذ حتى الخطوات الروتينية لتنفيذ ولايتها التقنية. يجب أن يتغير ذلك. كخطوة أولى، ينبغي للجنة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء الصادر في أيار/مايو ٢٠١٣ (S/2013/331، المرفق). إن التوصيات معقولة. وإذا ما نفذت، فإنها ستوفر الوضوح والتوجيه للدول بشأن جوانب الجزاءات. ويتعين على اللجنة أيضا توقيع اتفاق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول للمساعدة على نشر المعلومات عن الأفراد الخاضعين لجزاءات محددة الأهداف. وتتخذ لجان الجزاءات الأخرى هذه التدابير بشكل روتيني لتنفيذ قرارات المجلس.

لكن بعض الأعضاء في هذه اللجنة قد سيسوا هذه الإجراءات وحالوا دون قيام اللجنة بعملها.

والأكثر أهمية أنه يتعين على اللجنة تحسين قدرتها على الاستجابة لانتهاكات الجزاءات المفروضة على إيران. وينبغي أن تستجيب على الفور إلى إطلاق إيران قذيفة تسيارية في تموز/يوليه ٢٠١٢، الذي شكل انتهاكا واضحا للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وتتضمن الاستجابة الفعالة لهذا الانتهاك، فرض جزاءات جديدة محددة الأهداف على أولئك المسؤولين. كما يجب على اللجنة أن تتابع بجد الانتهاكات التي تنطوي على محاولات إيران شراء مواد انتشار حساسة. ومن شأن الفشل في معالجة تلك الانتهاكات وغيرها، تقويض مصداقية المجلس وسلطته. ويتعين على اللجنة تمشيا مع ولايتها، بذل المزيد من الجهود لمعالجة تهريب إيران للأسلحة. وتنتهك إمداداتها المستمرة للأسلحة والدعم العسكري للجماعات المتطرفة بوضوح القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). بالإضافة إلى انتهاك نظام الجزاءات، تهدد هذه المساعدة مباشرة الاستقرار في اليمن ولبنان وغزة والعراق ومناطق أخرى. وغني عن القول، بأن الدعم العسكري المقدم منذ فترة طويلة من جانب إيران لنظام الأسد هو في ظل الظروف الراهنة وببساطة أمر غير معقول.

وحتى في ضوء الإجراءات المقلقة التي تتخذها إيران، فإننا لا نزال مقتنعين بأن الدبلوماسية القائمة على المبادئ، لا تزال تشكل أفضل وسيلة للتوصل إلى حل شامل وسلمي للشواغل الخطيرة التي تساور المجتمع الدولي. وسنرحب بأي إشارة بناءة إلى أن إيران قد تكون على استعداد للانخراط بصورة موضوعية وجدية مع المجتمع الدولي. اذا اختارت ايران القيام بذلك، فسوف تجد شريكا فاعلا في شخص الولايات المتحدة. ونأمل أن تختار القيادة الإيرانية الجديدة ذلك الطريق. وحتى تقرر ايران الوفاء بالتزاماتها، يظل عمل اللجنة حاسما للدبلوماسية المتعلقة بمساءلة إيران أمام المجلس والمجتمع الدولي بأسره.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا أن أشكر الأرجنتين على جهودها في رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس. وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة خلال شهر أيلول/سبتمبر، وأتمنى لكم النجاح في عملنا خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكركم سيدي، على إحاطتكم الإعلامية بصفتكم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وأن أثني عليكم على ما تبذلونه من جهود بالنيابة عن اللجنة.

ما فتئت الصين تقدر تقديرا بالغا عمل اللجنة وتدعمه وستواصل التعاون الوثيق معها فيما يتعلق بالنهوض بجميع جوانب ذلك العمل بطريقة عملية ومنظمة وثابتة، تهدف إلى التنفيذ الشامل والمتوازن للقرار. وبينما يتعين على جميع الأطراف الالتزام بتنفيذ القرار بدقة وبشكل جدي، فإن الجزاءات ليست الهدف الأساسي للقرار أو معايير للحكم على عمل اللجنة. وما فتئت الصين تعتقد بأنه ينبغي أن يساعد عمل اللجنة وفريق الخبراء التابع لها الأطراف على بناء الثقة، ومواصلة الحوار والمفاوضات وتيسير عملية التسوية الدبلوماسية.

إن عمل اللجنة فيما يتعلق بالحالات المنفردة حيث يشتبه وقوع انتهاكات، أمر حساس للغاية. وينبغي لجميع الأطراف المعنية الاضطلاع بعملها واتخاذ القرارات استنادا إلى الأسس الموضوعية للحقائق وبطريقة عملية وموضوعية وحصيفة. وستواصل الصين الالتزام بتلك المبادئ والمشاركة بنشاط ومسؤولية في العمل. ويمثل إيجاد تسوية سلمية عن طريق التفاوض للمسألة الايرانية عبر الحوار، الطريق الوحيد الصحيح والعملي. لقد عارضت الصين دائما استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ولا تؤيد ممارسة ضغط مفرط على

إيران أو اتخاذ تدابير جزاءات جديدة ضدها. يتزايد تعقد الحالة الراهنة في المنطقة، وبالنظر إلى هذه الخلفية ينبغي أن تستمر جميع الأطراف في بذل الجهود للحفاظ على عملية الحوار وتعزيزها، والتوصل إلى تسوية ملائمة عن طريق التفاوض للمسألة النووية الايرانية. وهذا أمر مهم للغاية من أجل صون السلم في الشرق الأوسط ومنع وقوع المزيد من الاضطرابات في الحالة. ولذلك ينبغي على جميع الأطراف اغتنام هذه اللحظة وتعبئة كل العوامل الإيجابية الممكنة، بهدف عقد جولة جديدة من المحادثات بين ايران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن زائد ألمانيا، مع توسيع قاعدة التوافق ومراعاة موافقة جميع الأطراف.

وقد أحاطت الصين علما بالتقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (GOV/2013/40)، وتشجع التعاون بين ايران والوكالة، بحيث يمكن للجميع العمل معا لتحقيق نتائج إيجابية في جولة جديدة من المفاوضات، ستبدأ في ٢٧ ايلول/سبتمبر. وقد اتخذت الصين دائما نهجا موضوعيا ومسؤولا وعادلا تجاه هذه المسألة، وسوف نواصل العمل مع جميع الاطراف من أجل التوصل إلى تسوية للمسألة النووية بالوسائل الدبلوماسية.

السيد أوياراسبال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم باسم وفد بلدي، بالتهنئة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، وأن أؤكد مجددا على رغبة وفد بلدي الكاملة في العمل البناء معكم ودعمكم خلال رئاستكم. كما أود أن أتوجه إليكم بالشكر على تقديمكم التقرير الفصلي عن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وعلى دوركم القيادي في رئاستها.

للأرجنتين التزام صارم وتاريخي بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وترى بضرورة أن يدعم المجتمع الدولي نظام عدم الانتشار وحجر زاويته المتمثل في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، يكرر بلدي الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في تطوير أبحاثها وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية بدون تمييز. ذلك موقف مبدئي أعربنا عنه في هذا المحفل وفي غيره من المحافل. وفي ذلك السياق، لدينا برنامج نووي سلمي قوي نحافظ عليه مكننا من أن نصبح من الرواد في هذا المجال في المنطقة.

لقد تلقينا تقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (GOV/2013/40)، المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، ولا نزال نشاطره تقييمه وقلقه بشأن عدم إحراز تقدم في توضيح المسائل المعلقة. ونرى من الضروري أن تتعاون إيران تعاوناً نشطاً مع الوكالة وأن تقدم كل المعلومات المطلوبة عن برنامجها النووي، وذلك بأن تتيح إمكانية الوصول إلى جميع المناطق التي لا بد من الوصول إليها لإجراء تحقق فعال. في ذلك الصدد، نعتقد أن من المهم أن تتخذ إيران الخطوات اللازمة لكي تنفذ واجباتها تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تستعيد ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي البحت لبرنامجها النووي.

أننا لا نبرح على اقتناعنا بضرورة مواصلة السعي لإيجاد حل عبر المحادثات يحقق اليقين من الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. ولذلك فإننا نحث الأطراف على مواصلة جهودها لبلوغ تلك الغاية بصورة مسؤولة وبدون شروط مسبقة. نكرر التأكيد أيضاً على أنه لا بد لإيران أن تعتمد ما يسمى بالنهج المنظم وأن تنفذه لتسوية المسائل المعلقة، وفقاً للدعوة التي وجهها مجلس محافظي الوكالة في قراره الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (GOV/2012/50). ولئن كنا نأسف لعدم تحقيق نتائج ملموسة حتى الآن، فإننا نأمل أن تمكن الجولة الجديدة من المفاوضات بين إيران والوكالة، المزمع إجراؤها

في ٢٧ أيلول/سبتمبر، من إحراز تقدم جوهري في التوصل إلى الصيغة النهائية لوثيقة النهج المنظم حتى يتسنى الشروع في عملية توضيح المسائل المعلقة.

فيما يتعلق بعمل اللجنة، أود أن أشكر فريق الخبراء على تقريره النهائي (S/2013/331، المرفق)، وعلى ما تضمنها من توصيات تجد منا كل الدعم. ومع تأكيدنا على أهمية التعجيل بنشر التقرير بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المجلس، فإننا نأمل في أن تواصل اللجنة النظر في التوصيات والمسائل المعلقة الأخرى.

أخيراً، أود أن أكرر موقف بلدي من أهمية تحسين نوعية قائمة الأشخاص والكيانات الخاضعة للجزاءات. ونفهم أن من الضروري أن تقدم الدول، على أساس طوعي، معلومات إضافية للتمكين من تحديد هؤلاء الأشخاص والكيانات تحديداً دقيقاً، من أجل كفالة تنفيذ التدابير المفروضة على إيران تنفيذا فعالاً.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تمنياتنا لكم بكل النجاح، سيدي الرئيس، في رئاستكم لمجلس الأمن، ونشكركم على التقرير الفصلي عن لجنة مجلس الأمن المنشأة وعملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) الذي عرضتموه للتو.

ويساورنا القلق البالغ إزاء ما تقوم به إيران على نحو متكرر، لا سيما في الشرق الأوسط، من انتهاكات لحظر الأسلحة الذي ينص عليه القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). تسهم هذه الانتهاكات في إضعاف منطقة تعج أصلاً بالعنف وعدم الاستقرار.

خلال مناقشتنا الأخيرة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.6999)، المعقودة في تموز/يوليه، شددتُ على أن ضبط شحنة كبيرة من الأسلحة الإيرانية قبالة السواحل اليمنية في شباط/فبراير كان أمراً مقلقاً. أشار تقرير فريق الخبراء عن تلك الحادثة إلى أن الأسلحة المضبوطة من حيث الكمية والنوعية – أنظمة دفاع جوي يحملها الأفراد وقاذفات ومتفجرات – يمكن أن تقوض على نحو خطير العملية السياسية الجارية في اليمن.

كما واصل فريق الخبراء التابع للجنة، الذي ينبغي الإشادة بعمله، بحثه بشأن شحنات الأسلحة الإيرانية للجماعات من غير الدول في غزة. فقد زود اللجنة بوثيقة إضافية تتضمن معلومات هي الأخرى كانت مدعاة قلق بالغ، إذ تبين أن الأسلحة التي تستخدمها الجهات من غير الدول ضد إسرائيل منشاؤها في الواقع إيراني.

وبالمثل، نظرت اللجنة مرارا في حوادث شحنات الأسلحة القادمة من إيران إلى سوريا، حيث يساعد العملاء الإيرانيون نظام بشار الأسد في ارتكاب الفظائع كما نعلم جميعا.

كذلك تسعى إيران إلى تحقيق برنامج قذائفها التسيارية، منتهكة بذلك القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وقامت في تموز/يوليه ٢٠١٢، بإطلاق القذيفتين التسياريتين شهاب-١ وشهاب-٣ خلال المناورة العسكرية المسماة النبي الأعظم ٧. وقد حقق فريق الخبراء في المسألة، وأكد تقريره أنه ما من شك في حدوث انتهاك للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وندعو اللجنة التي لديها جميع المعلومات اللازمة للإبلاغ عن هذه المخالفة، لأن تخلص إلى الاستنتاجات اللازمة.

ومع مواجهة كل تلك الأعمال الاستفزازية، سعت اللجنة إلى إجراء حوار مع إيران ببعث رسائل، وإن لم تكن سوى للاستماع لروايتها للقصة. ولكن إيران لم ترد قط.

كما أن لدى اللجنة تقرير الخبراء الذي يتضمن مجموعة من التوصيات العملية لتحسين تنفيذ الجزاءات التي اتفقنا عليها. ويجب أن تتخذ اللجنة الآن تدابير ملموسة في هذا الصدد، سواء

كان ذلك عن طريق تحسين مساعدة البلدان لاستهداف المواد التي يمكن أن تستخدمها إيران في برنامجها النووي، أو بذكر أسماء الكيانات المعنية بارتكاب الانتهاكات. وقد وقعت جميع الحوادث التي ذكرتها للتو ضمن السياق الأوسع لعدم تعاون إيران مع المجتمع الدولي. وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، قدم المدير العام لوكالة الطاقة تقريرا (GOV/2013/40) عن تنفيذ الضمانات في إيران. ويظهر التقرير مرة أخرى أن طهران مستمرة في اختيار طريق التحدي عوضا عن الحوار ويؤكد استمرار الاتجاه العام للبرنامج النووي الإيراني. فتخصيب اليورانيوم بنسبة ٣,٥ في المائة و ٢٠ في المائة في موقعي ناتانز وفوردو مستمر بطريقة مثيرة للقلق في ظل وجود عدد متنام باطراد من أجهزة الطرد المركزي المتطورة بصورة متزايدة. كما يستمر البناء المتسارع لمفاعل الماء الثقيل في آراك الذي سيكون قادرا على إنتاج البلوتونيوم، وذلك في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وتم الانتهاء من بناء وعاء المفاعل الآن ولدى إيران كمية كافية من الماء الثقيل للبدء في تشغيله.

وأخيرا، فإن الحوار حول الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي لم يحرز أي تقدم. وستحل في تشرين الثاني/نوفمبر الذكرى السنوية الثانية لصدور تقرير المدير العام للوكالة عن هذا الموضوع. وبعد ١٨ شهرا من إطلاق المناقشات، لم يتم التوصل إلى اتفاق مع إيران. والعمل المنجز في موقع بارشين، الذي تطلب الوكالة السماح لها بدخوله منذ ١٨ شهرا، يشكل عقبة حقيقية أمام عمل الوكالة في مجال التحقق.

ولا تزال مجموعة البلدان الستة متحدة في جهودها الرامية إلى إيجاد حل دبلوماسي لأزمة الانتشار الإيرانية. ونحن متفقون أيضا على الاستراتيجية التي ستُعتمد استنادا إلى المقترحات المتوازنة التي طرحناها على إيران في ألماتي. وسنجتمع مرة أخرى في نيويورك على هامش أعمال الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر لمواصلة حوارنا.

إننا نتفهم التوقعات التي أثارها تشكيل حكومة جديدة في طهران. ولدينا نحن أيضا توقعات وما زلنا منفتحين للحوار البناء الذي سيسمح لنا بحل أزمة الانتشار الخطيرة هذه.

ولكن في ضوء هذا التهديد الخطير، لا يمكن أن ترضينا إعلانات النوايا من قبل السلطات الجديدة في إيران. فالإعلانات الإيرانية لا بد أن تُترجم إلى عمل لكي تكون صادقة. وإلا، فإن ضغوطنا الدولية على إيران ستستمر. إن احترام النظام الدولي الخاص بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وصون السلم والأمن الدوليين على المحك.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأتمنى لكم النجاح في مساعيكم. كما نشكركم على تقديم التقرير عن فترة التسعين يوما للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونحيط علما بأخر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية (GOV/2013/40) عن تنفيذ إيران لاتفاق الضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن حل المسألة النووية الايرانية أمر ممكن وضروري على السواء. وحل كهذا يجب أيضا أن يستند إلى الحوار والمفاوضات. ونرحب بالمبادرات والبيانات الإيجابية الأخيرة. ونأمل أن تتمكن الحكومة الجديدة في إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن زائد ألمانيا من استئناف العمل الدبلوماسي المشترك في أقرب وقت ممكن لإيجاد سبل لتسوية القضايا العالقة.

والأمر يستلزم أن تظهر جميع الأطراف المعنية الإرادة السياسية والمرونة، فضلا عن اتخاذ تدابير لبناء الثقة المتبادلة.

ويمكن بل وينبغي تيسير إيجاد حل تفاوضي من خلال تحقيق التوازن بين الجزاءات والمفاوضات.

وإيران، بصفتها طرفا في معاهدة عدم الانتشار ووكالة الطاقة، تتمتع ببعض الحقوق التي ينبغي احترامها، وذلك تمشيا مع أحكام تلك الصكوك. وفي نفس الوقت، ينبغي لإيران الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب تلك الصكوك. ونحث إيران على مواصلة الانخراط مع وكالة الطاقة والتعاون معها بصورة كاملة بغية معالجة القضايا المتبقية.

وكما دأب أعضاء المجلس الآخرون على القول، ينبغي أن يتطابق عمل فريق الخبراء وأنشطته تماما مع ولايته. ويجب أن ترتكز تقاريره وتحليلاته وتوصياته على الموضوعية والحياد وأن تدعمها أدلة قوية. وسيكون لنتائجه وتقاريره الثقل الذي تستحقه عندما تحظى بتوافق الآراء داخل الفريق.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للجنة القرار ١٧٣٧ أيضا التقيد بالمستويات العالية للحياد والمهنية. وينبغي ألا يتم تطبيق الجزاءات المفروضة من قبل مجلس الأمن كغاية في حد ذاتها. وينبغي ألا تؤثر الجزاءات سلبا على النشاط التجاري المشروع.

ويتعين على المجلس دعم التوصل إلى حل تفاوضي للقضايا التي لم تُحل. ونحث المجلس ولجنة القرار ١٧٣٧ مجددا على إعادة تقييم الأهداف والاستراتيجية على النحو المبين في القرارات ذات الصلة.

وأخيرا، فإن توسيع تشكيل الفريق سيعود قطعا بالنفع على المجلس واللجنة، خاصة بضم أعضاء من البلدان النامية. ويجب على الأمانة العامة التشاور مع جميع أعضاء المجلس قبل بدء تعيين أو إعادة تعيين الخبراء. كما يجب الامتثال تماما لمبدأ الشفافية في التعيين.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إحاطتكم الإعلامية اليوم بشأن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وأثني على قيادتكم لهذه اللجنة الهامة.

لا يزال البرنامج النووي الايراني مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي. ويشير أحدث تقرير (GOV/2013/40) للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن عدد أجهزة الطرد المركزي الإيرانية ومخزونها من اليورانيوم المخصب مستمران في الزيادة، وذلك بالمخالفة للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن ووكالة الطاقة.

ولا تزال إيران غير متعاونة في حل القضايا ذات الصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي، بما في ذلك إتاحة إمكانية الوصول إلى موقع بارشين. ومن المخيب للآمال أيضا أنه على الرغم من عقد ١٠ جولات من المحادثات بين وكالة الطاقة وإيران منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة النهج المنظم.

وقد أعرب البعض عن توقعات متفائلة بأن الحكومة الجديدة في إيران ستحدث تغييرا إيجابيا في المفاوضات السياسية الراكدة. غير أن آخرين أعربوا عن القلق من أن هذه التوقعات متفائلة على نحو سابق لأوانه. وربما تكون الحكومة الجديدة بحاجة إلى بعض الوقت لتلبية آمال المجتمع الدولي. ويتعين على إيران إدراك ضرورة استعادة ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي لبرنامجها النووي باتخاذ إجراءات ذات مصداقية.

وستتيح الجولة المقبلة من المحادثات مع وكالة الطاقة، في أواخر أيلول/سبتمبر، فرصة تأتي في وقتها لإيران لإظهار صدقها. ونأمل أن تتعاون الحكومة الجديدة مع الوكالة وأن تحرز تقدما كبيرا. كما ندعو الحكومة الجديدة إلى الاستجابة على نحو بناء بقدر أكبر للاقتراح الحالي من قبل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن زائد ألمانيا.

وفيما يتعلق بعمل اللجنة، نشعر بالقلق من أن القضايا العالقة، مثل إطلاق قذائف تسيارية في تموز/يوليه ٢٠١٢ ونقل أسلحة إلى اليمن وتقديم دعم عسكري لغزة، لا تزال قيد المناقشة دون إحراز تقدم.

ومن المؤسف أن اللجنة لم تتلق أي رد من إيران على الرسائل التي أرسلتها في نيسان/أبريل وأيار/مايو بشأن تلك المسائل العالقة. وينبغي لإيران، بصفتها دولة عضوا في الأمم المتحدة، أن تتعاون بصورة كاملة مع اللجنة بالرد على تلك الرسائل فورا وبصدق.

وفي نفس الوقت، يجب على اللجنة ألا تنتظر هذه الردود إلى الأبد. ونحن نتوقع من أعضاء اللجنة مناقشة سبل المضي قدما بشأن هذه المسائل. فالمسؤولية الرئيسية عن الرد على هذه الانتهاكات تقع على عاتق اللجنة. وتقاعس اللجنة بشأن الانتهاكات سيقوض سلطة ومصداقية المجلس.

وفي نفس السياق، نؤكد مجددا على أنه ينبغي للجنة أن تنفذ توصيات فريق الخبراء بشكل صحيح. والتقرير النهائي للفريق (S/2013/331، المرفق) يرسم صورة واضحة للأساليب المتطورة التي تستخدمها إيران للتهرب من الجزاءات ولشراء مواد من الخارج لبرامجها المحظورة. وتوصيات الفريق تمثل تدابير مضادة فعالة ضد هذه الأنشطة غير المشروعة، وهدفها هو مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ القرارات بصورة أفضل.

وأخيرا، نرى أن من المستصوب أن توسع اللجنة نطاق تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات الدولية. وكما يرد في القرار ١٦٩٩ (٢٠٠٦)، فإن العديد من لجان الجزاءات تستفيد بالفعل من نظام المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) للإخطارات الخاصة. ونأمل أن تتمكن اللجنة من التوصل إلى نتيجة إيجابية في هذا الشأن.

السيد بريس غوتيريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بشكر وفد الأرجنتين على توجيه عمل المجلس خلال شهر آب/أغسطس وأن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. كما يشكركم وفد بلدي على إحاطتكم الإعلامية الحافلة بالمعلومات وعملكم على رأس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وكذلك عمل فريقكم.

بخصوص إحاطة اليوم الإعلامية، من الصعب أن أجد شيئا جديدا للمساهمة به، ليس بسبب قصر الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير وعدم تعاون الحكومة الإيرانية فحسب، ولكن أيضا نتيجة التقدم المحدود للغاية الذي تم إحرازه. وبينما يتسم الموضوع بحساسية بالغة من الناحية السياسية، فإننا نأسف لحالة الجمود في النظر في التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2013/331، المرفق)، المقدم في أيار/مايو، والتي يؤيدها وفد بلدي. ونؤيد أيضا برنامج عمل اللجنة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر والذي تم اعتماده في ٩ آب/أغسطس.

ويبدو اليوم أن المشكلة لا تنطوي على نشر التقارير النهائية بوصفها وثائق لمجلس الأمن ولكن، بالأحرى، أن تتخذ اللجنة إجراءات استنادا إلى توصيات التقارير. ونحث جميع الأعضاء على مضاعفة جهودهم من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات الواردة في التقرير النهائي. ونأمل أن نتمكن في الاجتماعات غير الرسمية المقبلة من الاتفاق على الخطوات التي يمكن اتخاذها من أجل تنفيذ التوصيات.فيما يتعلق بمسألة التصريحات العلنية المنسوبة للمسؤولين الإيرانيين والمستفيدين المزعومين من عمليات نقل الأسلحة الإيرانية، كما يتذكر المجلس، أعرب وفد بلدي عن تحفظاته بشأن اتخاذ إجراءات داخل اللجنة بناء على معلومات جمعت من وسائط الإعلام ودون الأخذ في الاعتبار الشهادة الإضافية لفريق

الخبراء، استنادا إلى إجراء تحقيق شامل في هذه المسألة، بما في ذلك التحقق من الوقائع. ونحيط علما بالمعلومات الإضافية، ونحن مستعدون للنظر فيها بصورة موضوعية.

وفي ذلك الصدد، وعلى النحوالذي أشارت إليه الوفود الأخرى في سياق المناقشات بشأن وقوع حوادث مماثلة في لجان جزاءات أخرى، ولئن كان وفد بلدي يؤيد أي إجراء تتخذه اللجنة وفريق الخبراء للتحقيق في جميع الإخطارات المتعلقة بالانتهاكات المزعومة للجزاءات، فإننا نعتقد أنه من الضروري النظر بعناية في ما إذا كانت الأخبار التي تقدمها وسائط الإعلام أساس جيد لإجراء عمل من هذا القبيل. ويجد وفد بلدي أنه من الصعب إعطاء نفس القدر من الجدية والمصداقية للمعلومات التي يتم الحصول عليها من الصحافة أو شبكة الإنترنت، مقارنة بالمعلومات التي تأتي من خلال التحقيق المتعمق وواسع النطاق في المسائل. ونرى أنه من المهم التوصل إلى اتفاق بشأن اتباع نهج متسق من خلال مختلف الهيئات الفرعية لمجلس الأمن.

نشير إلى الشواغل التي أعرب عنها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التقرير الصادر مؤخرا (GOV/2013/40) فيما يتعلق بتنفيذ نظام الضمانات في جمهورية إيران الإسلامية، وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويشير التقرير مرة أخرى إلى أن إيران لا تتعاون كما يلزم، وبأن المسائل المعلقة، بما في ذلك تلك المتعلقة باحتمال وجود بعد عسكري لبرنامجها النووي، لا تزال بلا حل. ولا يزال يشكل عدم تحقيق نتائج وإحراز تقدم في الحوار بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الرغم من عقد ١٠ جولات من المحادثات مع الوكالة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، مصدرا للإحباط والقلق بالنسبة للمجتمع الدولي.

إننا نحث مرة أخرى جمهورية إيران الإسلامية على اعتماد التدابير الرامية إلى التطبيق الكامل لاتفاق الضمانات وغيرها من الالتزامات والتعهدات التي تم الالتزام بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما فيما يتعلق بفتح أراضيها لعمليات التفتيش والتوصل إلى اتفاق بشأن نهج منظم. ونحيط علما بجولة المحادثات المقرر إجراؤها في أواخر أيلول/سبتمبر، ونطلب إلى الحكومة الجديدة الاستفادة من تلك الفرصة لإرسال إشارة حسن نية من خلال إحراز تقدم حقيقي ومحدد في مناقشاتها مع الوكالة.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عرضكم لتقرير اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونحن ندرك عملكم الملتزم بصفتكم رئيس تلك الهيئة الفرعية التابعة لمجلس الأمن.

يظهر التقرير مواصلة لجنة القرار ١٧٣٧ عملها المضني؛ ومع ذلك، نلاحظ أيضا عدم إحراز تقدم بشأن عدد من الحالات التي هي قيد نظر اللجنة. ومن المؤسف أنه رغم الجهود التي يبذلها رئيس تلك اللجنة، لم تعتمد أي من التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء حتى الآن. ومع ذلك، فقد كانت هذه التوصيات متوازنة. وتم عرضها بالإجماع من جانب فريق الخبراء، الذين أشيد بعملهم المثالي. أما تنفيذ التوصيات فمن شأنه أن يتيح المجال لأن نجعل نظام الجزاءات أكثر فعالية. ويجب أن نستمر في ضمان أن تواصل اللجنة النظر فيه.

وثمة مسألة أخرى هامة هي إطلاق القذيفتين التسياريتين شهاب ١ وشهاب ٣ أثناء المناورات العسكرية النبي الأعظم ٧. ولقد مر أكثر من عام على حدوث الانتهاك الصارخ للأحكام الواردة في الفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وقد حان الوقت لتعتمد اللجنة ما يلزم من تدابير. وينبغي عدم اتخاذ، غياب أي رد على الرسالة الموجهة إلى السلطات الإيرانية ذريعة للتقاعس عن العمل. فهذه المسألة مسألة مصداقية.

ويسري المنطق نفسه على اعتراض السفينة جيهان التي كانت تنقل الأسلحة إلى اليمن في ٢٣ كانون الثاني/يناير. ولا يعفي عدم تلقي رد على الرسالة الموجهة إلى السلطات الإيرانية في أيار/مايو، اللجنة من مواصلة العمل لاعتماد التدابير الملائمة استجابة لذلك الجهد المبذول، لتفادي العمل بنظام الجزاءات، لا سيما وأن توريدا من هذا القبيل للأسلحة يمكن أن يزيد من زعزعة استقرار منطقة توجد أصلا في حالة غير مستقرة.

ويؤدي عدم الاستقرار الإقليمي المحتمل هذا أيضا إلى القلق بشأن التصريحات العلنية لقادة إيران حول تسليم الأسلحة إلى غزة. فيما يخص تلك المسألة، لدينا ما يكفي من المعلومات التي جمعها فريق الخبراء، لطلب توضيحات من السلطات الإيرانية.

تشير الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم رئيس لجنة القرار ١٧٣٧، إلى الإحاطة الإعلامية المفيدة جدا التي قدمها الممثل الخاص للإنتربول في ٢٥ تموز/يوليه إلى اللجنة. وفي ذلك السياق، فإننا نرحب بعقد اتفاق بين لجنة ١٧٣٧ والانتربول فيما يتعلق بتوزيع الإخطارات الخاصة. وكانت تلك الإخطارات ناجحة فيما يخص توفير المعلومات وزيادة الوعي لدى الدول الأعضاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب نظام الجزاءات. ونحن نعتقد أنه لا يوجد أي مبرر جدي لعدم قيام لجنة القرار ١٧٣٧ باستخدامها، بينما تقوم جميع لجان الجزاءات الأخرى بذلك تقريبا. ولئن كان صحيحا أن الجزاءات لا تمثل غاية في حد ذاتها، ينبغي لنا أيضا أن نتذكر أنها ليست وليدة الصدفة. حيث أن هذه التدابير هي نتيجة للقلق المستمر جراء طبيعة البرنامج النووي الإيراني. وهي تمثل استجابة المجتمع الدولي لرفض ايران التقيد بالالتزامات الدولية والتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي ذلك الصدد، جرى إحراز القليل من التقدم، استنادا إلى أحدث تقرير للوكالة (GOV/2013/40) نشر في ٢٨ آب/أغسطس. ويبين التقرير بوضوح البطء في نمو مخزون اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة، ولكنه يؤكد أيضا أنشطة تخصيب اليورانيوم وتطوير القدرة على إنتاج اليورانيوم المخصب، وذلك بفضل إنشاء مئات من أجهزة الطرد المركزي من طراز IR-2m. وعلاوة على ذلك، يتقدم البناء في مفاعل الماء الثقيل في آراك، وقد استمرت إيران في رفض السماح لمفتشي الوكالة بالوصول إلى موقع بارشين. وتلقي كل تلك التطورات ظلالا من الشك على النوايا الحقيقية لإيران.

إننا نحيط علما باهتمام بإعادة الإطلاق المقررة للمناقشات في ٢٧ أيلول/سبتمبر بين إيران والوكالة لتحديد ما يسمى بالنهج المنظم من أجل حل القضايا العالقة فيما يخص الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني. ونحن نأمل مخلصين أن تسمح لنا تلك المحادثات، بخلاف المحادثات السابقة، بالمضي قدما. أبلغت السيدة كاثرين آشتون، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وزير الخارجية الإيراني الجديد، السيد محمد جواد ظريف، بتصميم حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣، على إيجاد حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. وأكدت من جديد أهمية عقد محادثات جوهرية من شأنها أن تؤدي بسرعة إلى تحقيق نتائج ملموسة. ونحن نؤيد ذلك النداء، كما أننا نشجع القيادة الجديدة في ايران على الشروع في أقرب وقت ممكن في مفاوضات بناءة مع حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣، واتخاذ التدابير اللازمة لتبرهن للمجتمع الدولي بأن لبرنامجها النووي أغراض سلمية خالصة.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس، على عملكم كرئيس للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وتقديم تقرير اللجنة الذي يغطي تسعين يوماً.

إن قرارات مجلس الأمن، الذي هو الهيئة التي تضطلع وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ملزمة لجميع الدول الأعضاء ويجب أن تنفذ بدقة. وتعلق أذربيجان أهمية كبيرة على عمل اللجنة بشأن تنفيذ تدابير مجلس الأمن، التي رأينا أهدافها تسهم في إيجاد حل سياسي ودبلوماسي للمشكلة على أساس القانون الدولي.

ومما يشكل أسساً متينة لبلوغ تلك الغاية معاهدةُ عدم انتشار الأسلحة النووية، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتفاق الضمانات التابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

اعتمدت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، برنامج عملها للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. واستمرت أيضا في تلقي المعلومات من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. من الضروري أن تتعاون الدول الأعضاء مع اللجنة وفريق الخبراء بتقديم المعلومات عن تدابير التنفيذ.

ونلاحظ أن اللجنة قد أحرزت تقدما في استعراض التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء، على الرغم من أن اللجنة لم توافق على أي منها حتى الآن. كما نحيط علما بزيارة الفريق إلى عدد من الدول الأعضاء لمناقشة المسائل المتعلقة بولايته، بما في ذلك تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. من الضروري أن يستمر الفريق في أنشطة التواصل التي تؤدي دوراً مهما في زيادة عدد ما تقدمه الدول الأعضاء من تقارير التنفيذ الوطنية.

أود أيضا أن أشير إلى تقرير مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس (GOV/2013/40). الذي يشير، في جملة أمور، إلى عدم تحقيق أي نتائج ملموسة على الرغم من عقد ١٠ جولات من المحادثات بين الوكالة والمسؤولين الإيرانيين بهدف التوصل إلى اتفاق على وثيقة النهج المنظم، وأنه لم يكن ممكنا الشروع في العمل الجوهري لحل المسائل العالقة.

من المهم أن تواصل حكومة جمهورية إيران الإسلامية جهودها الرامية إلى بناء الثقة الدولية في الطابع السلمي الحصري لبرنامجها النووي. ومن الضروري مواصلة الحوار والتعاون بشأن هذه المسألة، التي لا بد من إحراز تقدم فيها لكفالة الاستقرار الإقليمي. ونتطلع إلى الجولة المقبلة من المحادثات المقرر عقدها في ٢٧ أيلول/سبتمبر في فيينا. ويحدونا الأمل في أن تساعد الجهود الدبلوماسية على تحقيق تقدم ملموس والمضي قدما في حل المشكلة.

السيد ولسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أرجو أن لا يكون ثمة مانع، سيدي، في أن أقدم نفسي بالاسم، لأن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها المجلس. اسمي بيتر ويلسون، وأنا النائب الجديد للممثل الدائم للمملكة المتحدة. إنه لشرف لي أن أكون ضمن هذه المجموعة، ومن دواعي فخري أن أكون بين ظهرانيكم.

في البداية، أود مخلصاً أن أشكر اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، تحت رئاستكم، سيدي، فضلا عن فريق الخبراء على مواصلة عملهما في دعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن إيران. ما برحت المملكة المتحدة، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، يساورها بالغ القلق إزاء البرنامج النووي الإيراني، وهو قلق أعرب عنه آخرون بشكل واضح جدا اليوم.

يسلط التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الصادر في ٢٨ آب/أغسطس (GOV/2013/40)، الضوء على قيام إيران بتركيب ما يقارب الألف من أجهزة الطرد المركزي الأكثر تقدما، التي صارت قادرة الآن على البدء في غضون مهلة قصيرة في التخصيب، وعلى دأبها على تركيب أجهزة طرد مركزي عادية في أماكن أخرى. ما من غرض مدني

معقول لكمية المواد المخصبة التي تملكها إيران حالياً، ناهيك عن الكمية التي تستطيع أن تنتجها الآن. كما أن إيران لم تحرز تقدماً، بعد ١٠ اجتماعات، في معالجة المسائل التي طرحتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي.

لإيران الآن رئيس جديد وحكومة جديدة. وقد استمعنا باهتمام إلى وكيل الأمين العام فيلتمان وهو يتكلم، خلال اجتماع استكشاف الأفق الذي عقد بالأمس، عن المناقشات التي أجراها في بداية هذا الأسبوع. ونحن نتفق مع الآخرين في المجلس على أن الفرصة متاحة للرئيس روحاني لاتباع مسار مختلف من أجل المستقبل، وذلك بمعالجة الشواغل الدولية حيال برنامج إيران النووي وأنشطتها الأخرى المزعزعة للاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط. فإن فعل ذلك، فسوف يكون من الممكن قيام علاقة بناءة بدرجة أكبر مع المجتمع الدولي. وكما قال وزير الخارجية البريطاني مؤخراً، إن كانت إيران مستعدة للأخذ بذلك الخيار، فنحن مستعدون للاستجابة بحسن نية.

بالانتقال إلى الحديث عن عمل اللجنة، يؤسفنا أن إيران ما انفكت تنتهك التزاماتها الدولية. فعلى وجه الخصوص، توصل فريق الخبراء إلى خلاصة واضحة مُجمع عليها، في تقريره في شهر كانون الثاني/يناير، مفادها أن قيام إيران بإطلاق القذائف التسيارية في العام الماضي شكل انتهاكا للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وكما أحطتمونا للتو، سيدي الرئيس، وكما أكد آخرون في المجلس، فقد قوبلت الجهود التي يبذلها الرئيس للعمل مع إيران بشأن هذه المسألة، للأسف، بالازدراء. فإيران لم ترد بعد على رسالة اللجنة المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل التي تطلب فيها المزيد من المعلومات، على الرغم من الطلبات التي تدعوها للرد.

وبالتالي فإننا نكرر، جنبا إلى جنب مع الآخرين، رأينا القائل بأن على اللجنة أن تتخذ الآن الإجراءات المناسبة حيال ذلك. فالأدلة قاهرة على هذا الانتهاك. ويتعين على اللجنة أن تعترف رسميا بأن ذلك يشكل انتهاكاً للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. وينبغي أن تتخذ بعد ذلك المزيد من الإجراءات، بما في ذلك بإرسال مذكرة مساعدة على التنفيذ لمساعدة جميع الدول الأعضاء في تنفيذ الجزاءات المتعلقة بالقذائف التسيارية المفروضة على إيران، بالإضافة إلى النظر في تسمية الأشخاص المتورطين.

يتقدم التقرير النهائي لفريق الخبراء، الصادر في أيار/مايو، بست توصيات إلى اللجنة، بما في ذلك تسمية شركة متورطة في أنشطة الانتشار التي تقوم بها إيران، وبمقترحات ترمي إلى تقديم إرشادات إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الجزاءات. ومن المؤسف أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل في تنفيذ هذه التوصيات. فهي ليست محل خلاف، أو ينبغي ألا تكون كذلك. وينبغي أن تضاعف اللجنة جهودها لإحراز تقدم سريع في تنفيذ هذه التوصيات.

ونحن في المملكة المتحدة يساورنا القلق أيضا إزاء المعلومات الموثوق بها عن أن إيران ما انفكت تقوم بنقل الأسلحة بطريقة غير مشروعة في المنطقة، في انتهاك للحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على صادرات الأسلحة من إيران، كما تظهر ذلك تقارير الفريق عن غزة، وما ورد عن قيام الحكومة اليمنية بضبط أسلحة غير مشروعة. يجب أن تتوقف أنشطة إيران المستمرة الرامية إلى زيادة عدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. وتدعو المملكة المتحدة الفريق إلى مواصلة رصد هذه المسائل، وتحديد المسؤولين عنها من الأفراد والكيانات، والتقدم بالتوصيات في الوقت المناسب.

وبصورة أعم، نشعر بقلق متزايد إزاء عدم قيام اللجنة باتخاذ إجراءات واضحة في عدد من الحالات المحددة. إن من دور اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ ومن مسؤوليتها أن تقوم برصد الانتهاكات المزعومة لقرارات مجلس الأمن بشأن

إيران واتخاذ إجراءات بشأنها، والعمل على تعزيز فعالية تلك الإجراءات. لقد أصبحت هذه الوحدة وهذا التصميم أقل وضوحا خلال الأشهر الأخيرة. ونحث اللجنة على الوحدة والتصدي بشكل جماعي لهذه المسائل، وإلا فلن تفيَ بولايتها.

وما برحت المملكة المتحدة على التزامها بإيجاد حل سلمي عن طريق التفاوض للمسألة النووية، كما قال بذلك آخرون، ودافعوا عنه. إن كانت إيران مستعدة للمشاركة بجدية في المفاوضات بشأن برنامجها النووي، فنحن مستعدون للتجاوب بحسن نية. يشكل مقترح تدابير بناء الثقة الذي قدمته مجموعة الثلاثة+٣ في ألماتي عرضاً عادلاً وذا مصداقية. ونحث إيران على التعامل بجدية مع ذلك العرض. لكن إلى أن تتخذ إيران الخطوات اللازمة لمعالجة الشواغل الدولية، فسيزداد الضغط السياسي والاقتصادي.

السيد أفاندي (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي، على إحاطتكم الإعلامية. وأود أن أنضم إلى الممثلين الذين تكلموا قبلي في تهنئتكم على العمل الرائع الذي تضطلعون به في إطار رئاستكم للجنة.

وننوه بالجهود التي بذلتها جمهورية إيران الإسلامية في التواصل والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ اجتماعنا في تموز/يوليه (انظر S/P.6999). ويشمل ذلك المعلومات التي قدمتها إيران عن أنشطة التخصيب في ناتانز في سياق الاستبيان عن المعلومات الوصفية المستكملة الصادر في أواخر تموز/يوليه. وبالمثل، في الشهر التالي، أكدت الوكالة على نطاق واسع البيانات التي قدمتها إيران عن تركيب أجهزة الطرد المركزي من طراز IR -2 m. وأحرزت إيران أيضا قدرا من التقدم في مجال المعلومات المقدمة عن تحويل اليورانيوم وصنع الوقود.

وفي ضوء كل ذلك، استطاعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تخلص إلى أن النظام يعمل بنجاح كما قالت إيران، وهو أمر ترحب به توغو. علاوة على ذلك، نرحب بما تم من تبادل للمعلومات بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو تبادل ستظهر عناصره الأساسية في وثيقة النهج المنظم، التي ستمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من إجراء مراجعة فعالة. ويحدونا الأمل في أن تحرز المحادثات في فيينا في ٢٧ أيلول/سبتمبر تقدماً في هذه المسألة.

ولئن كان ينبغي التنويه بهذه الجهود، فإن قائمة الواجبات المعلقة لا تزال طويلة. وفي الواقع، تشير الوكالة، في تقريرها الأخير (GOV/2013/40)، إلى أن بعض الأنشطة التي اضطلعت بها إيران في بعض المنشآت الخاضعة من حيث المبدأ لاتفاق الضمانات تتعارض مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالمثل، تبين النتائج التي توصلت إليها الوكالة، أنه على الرغم من الجهود المبذولة في الاتصالات التي أشرت إليها، لم تتوقف الأنشطة غير المعلنة المتعلقة بالتخصيب في منشآتي ناتانز وفوردو. وفيما يتعلق بمرفق فوردو على وجه الخصوص، نحث إيران على الاستجابة لطلبات الوكالة بشأن إمكانية الوصول وتوفير المعلومات المطلوبة.

من المتوقع أيضا توفر إجابات على طلبات الوكالة للحصول على إيضاحات بخصوص التصريحات التي أدلت بها إيران بشأن مرافق التخصيب الجديدة.

يدعو وفد بلدي إيران مرة أخرى إلى أن تتعاون تعاونا كاملا في مختلف المجالات ذات الصلة وأن تسمح للمفتشين أن يتحققوا ويقدموا التقارير.

كما أن تعاون إيران ضروري فيما يتعلق بالسعي إلى القيام بأنشطة إعادة معالجة وبالمشاريع ذات الصلة بالماء الثقيل في عمليات تحويل اليورانيوم وتصنيع الوقود.

ويحدونا الأمل في أن الاستعداد الذي أعربت عنه مؤخرا إيران سيتوفر أيضا بخصوص الطلبات التي لم يبت فيها بعد. لدينا بالفعل آمال كبيرة في الاستعداد الذي أعرب عنه الرئيس الجديد، السيد حسن روحاني، لاستئناف المحادثات مع المجموعة المؤلفة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. بالإضافة إلى ألمانيا.

وأود أن أختتم بياني بثلاثة تعليقات موجزة.

أولا، نعتقد أن التعاون بين الإنتربول واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) سيكون أمرا جيدا، شريطة أن يتم تحديد الطرائق من أجل تبديد التحفظات في مختلف الدوائر.

وفيما يتعلق بعملية التجميع التي قام بها فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) بخصوص البيانات التي أدلى بها مسؤولون إيرانيون بشأن مسألة المساعدة العسكرية المقدمة إلى الجماعات المسلحة من غير الدول مثل حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وحركة حماس وحزب الله، فإن توغو تؤيد إجراء مزيد من التحقيق النزيه والدقيق. تعتقد توغو أن استخدام البيانات التي أدلي بها في الصحف بوصفها دليلا ملموسا على الأحداث أمر مشكوك فيه. وينطبق الشرط نفسه على الشفافية والنزاهة في عمليات التحقيق في حالة السفينة التي تم الاستيلاء عليها في اليمن.

وختاما، نود أن نشدد على أهمية تعاون جمهورية إيران الإسلامية تعاونا وثيقا مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على امتناني ليس للجنة القرار ١٧٣٧ فحسب ولكن أيضا لفريق الخبراء، الذي نحثه على مواصلة التحلي بالنزاهة والدقة في التحقيقات التي يجريها.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر وفد الأرجنتين على الرئاسة الناجحة للمجلس خلال الشهر الماضي. كما أننا ممتنون للسفير كوينلان على إحاطته الإعلامية بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونعرب عن شكرنا له وللوفد الأسترالي بأسره على المهارة التي أدارا بها تلك الهيئة التابعة للمجلس.

من المهم أن تواصل اللجنة العمل بطريقة محايدة وموضوعية، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية ودبلوماسية للحالة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. إن فريق الخبراء يقدم دعما مفيدا للجنة. ومع ذلك، فإننا لا نزال نعتقد أنه ينبغي للفريق الاضطلاع بعمله بتوجيه من اللجنة مع الاحترام الكامل لأساليب العمل وتنفيذ تحقيقاتها بالاستناد فقط إلى معلومات موثوق بها ويمكن التحقق منها.

ونرحب بالبيانات التي أدلى بها الرئيس الجديد، إيران، السيد حسن روحاني، بشأن استعداد طهران لإبداء قدر أكبر من الانفتاح فيما يتعلق ببرنامجها النووي. ويحدونا الأمل في أن تترجم هذه النوايا خلال الجولة المقبلة من المحادثات العادية بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، المقرر إجراؤها في ٢٧ أيلول/سبتمبر. من الضروري أن يتم إجراء جولة جديدة من الحوار في أقرب وقت ممكن في إطار صيغة الوساطة الدولية لمجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣. لقد تم إرساء الأساس بالفعل للمفاوضات الأولى بموجب ذلك الإطار.

نود أيضا أن نشير إلى أن بيانات ممثلي الإدارة الإيرانية الجديدة تتمشى مع الهدف الروسي المعروف فيما يتعلق بتسوية المشكلة، وهو أن القرار النهائي لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال الاعتراف غير المشروط بحق إيران في تطوير برنامج نووي مدني، بما في ذلك الحق في تخصيب اليورانيوم. بطبيعة الحال، ينبغي أن يسبق ذلك حل جميع المشاكل المعلقة فيما يتعلق بالأنشطة النووية الإيرانية، في إطار ضوابط الوكالة الشاملة والموثوقة ورفع الجزاءات المفروضة على إيران.

نحن لا نرى أي بديل عن التوصل إلى تسوية سياسية ودبلوماسية. ينبغي بذل الجهود لهذه الغاية على مراحل،

استنادا لمبدأ المعاملة بالمثل وتماشيا مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، نحن مقتنعون بأن الطابع الجماعي والفعال للخطوات التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل معالجة وحل المشاكل المتصلة بالمسألة النووية الإيرانية تقوضه الجزاءات الانفرادية التي يقع العديد منها في طابعه خارج إقليم الدولة. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق بموجب القانون الدولي.

وسوف يواصل بلدنا بذل كل جهد ممكن من أجل تحقيق التقدم في حل الحالة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني.

السيد الأومني (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئة الأرجنتين على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في الشهر الماضي. كما أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس. نتمنى لكم كل النجاح.

كما أود أن أشكر السفير غاري كوينلان على تقريره الفصلي عن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، فضلا عن فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ٢٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

تبين الإحاطة الإعلامية التي قُدمت لنا اليوم أن اللجنة تواصل النظر في كل حالة من الحالات المحالة إليها، ولا سيما تقارير فريق الخبراء عن التطورات التي تقوض أحكام القرارات التي اتخذها مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة التغلب على الاختلافات من أجل التصدي للانتهاكات المحتملة للجزاءات والشروع في النظر في التوصيات الواردة في التقرير النهائي (S/2013/331، المرفق) الذي أعده فريق الخبراء، بهدف التوصل إلى استنتاجات بتوافق الآراء بشأن تنفيذها.

كما نشجع اللجنة على أن تنظر بشكل إيجابي في إمكانية التوقيع على اتفاق تعاون مع الإنتربول، مع الامتثال الكامل لقرارات المجلس ذات الصلة. ويحدونا الأمل في أن تواصل اللجنة الاستفادة من التراهة والاقتدار المهني لفريق الخبراء. ومع ذلك، فتعاون جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك ما يتعلق بطلبات الحصول على المعلومات، أمر لا غنى عنه للوفاء بالولاية التي أسندها المجلس للجنة. وندعو اللجنة إلى مواصلة تزويد الدول الأعضاء بأي معلومات أو توضيحات يمكن أن تيسر تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة.

ويشير موجز آخر تقرير لوكالة الدولية للطاقة الذرية (GOV/2013/40) إلى أنه على الرغم من تكثيف الحوار مع جمهورية إيران الإسلامية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة النهج المنظم لتسوية المسائل المعلقة بشأن الجوانب العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي. في ضوء آخر التطورات في جمهورية إيران الإسلامية، يحدونا الأمل في أن ذلك البلد والوكالة الدولية للطاقة الذرية سيتمكنان من التوصل إلى اتفاق على وجه السرعة للبدء في العمل الهام بشأن المسألة. وبوصف الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوكالة ذات الصلة في مجال الضمانات، ينبغي لها أن تحصل على كل التعاون اللازم من أجل إحراز تقدم ملموس بشأن المسائل المعلقة.

استنادا إلى التزامنا المستمر بالحوار والتفاوض من أجل تسوية الاختلافات سلميا، بصرف النظر عن طابعها أو مدى تعقيدها أو الحساسيات التي تنطوي عليها، نرحب بمواصلة المحادثات بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا (مجموعة الخمسة زائدا واحدا). ويحدونا الأمل في أن يتيح هذا الحوار المجال لإحراز التقدم نحو حل مقبول لدى الطرفين. وينبغي لجهود هيئات الأمم المتحدة أن ترمي إلى دعم دور الوكالة وعملها وأن تشجع على تكثيف المحادثات بين إيران ومجموعة مجموعة الخمسة زائدا واحدا من أجل التوصل إلى حل عن طريق التفاوض.

ومن الأهمية الحاسمة الحيلولة دون إضعاف نظام عدم الانتشار والعمل على كفالة أن تفي جميع الدول بالتزاماتها

المتعلقة بالضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. تعتمد قوة وأثر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والسعي إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في نزع السلاح النووي على احترام جميع الدول لالتزاماتها الناشئة عن هذا الصك الأساسي.

وما فتئ بلدي يؤيد الهدف العالمي المتمثل في نزع السلاح النووي والاعتراف بحق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصرا. يقوم نظام عدم الانتشار على أساس توازن دقيق بين حقوق الدول والتزاماتها يجب حمايته والحفاظ عليه وتعزيزه من خلال الاحترام الكامل لأحكامه.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تقرير ال ٩٠ يوما المستكمل وعلى العمل الذي أنجز على خير وجه في قيادة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) منذ كانون الثاني/يناير – وهي تجربة ستساعدكم بالتأكيد إذ تتولى، سيدي، رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. كما نعرب عن تقديرنا للدعم الذي يواصل فريق الخبراء تقديمه إلى اللجنة، ونشدد على أهمية اتباع الفريق لمبادئ الموضوعية والحياد.

ونود أن نؤكد من جديد إيماننا بتطبيق الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي عدم الانتشار، ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولذلك، نرى أن لكل بلد الحق في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالقلق إزاء تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (GOV/2013/40 المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس) الذي يذكر فيه المدير العام للوكالة أن أنشطة إيران لا تعكس أي رغبة في وقف أنشطة الانتشار التي تضطلع بها. ومع ذلك، فإننا نأمل أن تكون المحادثات المقرر إجراؤها في ٢٧ أيلول/سبتمبر في فيينا بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية فرصة لتعزيز التعاون وبناء الثقة بين جميع الأطراف.

وفي هذا السياق، فإننا نأسف لأن إيران لم تتعاون بعد مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) ولم ترد على الرسائل الموجهة إليها في نيسان/أبريل وأيار/مايو فيما يتعلق بعمليات إطلاق القذائف من طراز شهاب ١ وشهاب ٣، واحتجاز سفينة يشتبه في انتهاكها حظر الأسلحة المفروض على إيران في العام الماضي. غير أن الأمل ما زال يحدونا في أن تضطلع الحكومة الجديدة بالمزيد من الانفتاح الدبلوماسي في مناقشة وحل الأزمة النووية الحالية. ولذلك، فإننا نعتقد أنه في الوقت الحالي، وخاصة بالنظر إلى الوضع المتوتر في المنطقة، سيكون من الحكمة أن تمتنع اللجنة عن اتخاذ أي إجراءات أخرى ضد إيران. وفي هذا الصدد، ندعو المجلس إلى العمل مع القيادة الإيرانية الجديدة من أجل كفالة الشفافية بشأن البرنامج النووي في إيران. ونحن نعتقد أنه من مصلحة الحكومة الإيرانية الجديدة أن تبدي على وجه السرعة الاستعداد والانفتاح وتسمح للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بالاضطلاع بولايتها.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على إيماننا الراسخ بأن الأزمة النووية الإيرانية الحالية لا يمكن حلها إلا عن طريق الدبلوماسية والحوار السياسي، بما في ذلك مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا. وتلتزم رواندا، كعضو في اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بمواصلة العمل مع إيران وجميع البلدان في الشرق الأوسط نحو جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.